الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم اثنين

2024\09\16

العدد ٢٢١

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد tomahamid69@yahoo.com WP-IRAQ.COM

نتنياهو بين حاجة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبين عجز النظام العالمي

سمير عادل

اذا كانت أوكيناوا (اليابان) تُعدّ أهم واكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي، وقاعدة رامشتاين (ألمانيا) التي اكبر قاعدة جوية أمريكية في العالم وتطوقها عدد من القواعد العسكرية التي تصل الى ٢١، فأن إسرائيل اهم واكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط تحافظ على مصالح وإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

لذا فإنَّ ادراك حقيقة مكانة إسرائيل من منظور الجغرافية السياسية، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من شانها العمل ومن دون عناء، على تفنيد جميع الأوهام التي تنسج بدراية وحنكة وحكمة عن استمرار حرب غزة بسبب شيطان سوقوه لنا اسمه (بنيامين نتنياهو).

طيلة عشرة أشهر، والحكايات والروايات والتحليلات تدور بأن نتنياهو لا يريد إيقاف الحرب في غزة، وإنَّ الإدارة الأمريكية غاضبة، وبايدن ممتعض، والبيت الأبيض زعلان على نتنياهو، وبايدن وبخ نتنياهو.. الخ من التسريبات المنظمة التي أقل ما يقال عنها بأنَّها كذبة لخداع العالم وتضليله عن حقيقة مفادها (إنَّ نتنياهو هو رجل المرحلة وإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إليه بقدر حاجة إسرائيل إليه).

وقد بيَّنت المعطيات الواقعية المتلاحقة على إثبات تلك الحقيقة، منها إفشال قرار مجلس الأمن حول إيقاف الحرب في غزة، وقرار محكمة العدل الدولية بعدم التوغل في رفح وفي إيقاف الحرب، وقرار محكمة الجنائية الدولية في إلقاء القبض على نتنياهو وغالانت كمجرمي حرب وآخرين، وتنفيذ جميع القرارات يرتطم بصخرة موقف الولايات المتحدة الأمريكية في الأروقة الدولية.

وبعكس كل ما يدلو به المحللين والمراقبين السياسيين، بأن نتنياهو يفتقر الى الاستراتيجية في حرب الإبادة القومية التي يقودها في غزة، فقد أثبت على العكس تماما فانه يمتلك استراتيجية واضحة، حيث استطاع أن يقلب معادلة السابع من أكتوبر بل ويستغلها بدهاء، بعد أن حشرت إسرائيل في مكان لا تحسد عليها، واستطاع استرداد زمام المبادرة بالرغم من كل التهويل الذي تروج له قناة (الجزيرة) وخطابات حسن نصر الله بانتصارات ما يسمى محور المقاومة.

إنَّ من يتمعن بسياسة إسرائيل على الأقل منذ اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، فأن استراتيجيتها هي السعي الحثيث في اجتثاث الشعب الفلسطيني وتصفيته جسديا، أو في افضل الأحوال تهجيره ومصادرة أملاكه وأراضيه ومحو القضية الفلسطينية من ذاكرة التاريخ والمجتمع الإنساني. وهذا المسعى الاستراتيجي موجود ومستمر سواء في قضم الأراضي وبناء المستوطنات، أو تحويل دولة إسرائيل الى دولة يهودية عبر تغيير دستورها قبل ما يقارب من خمس سنوات وتقطيع اوصال المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وفرض حصار ظالم على غزة منذ عشرات السنين.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية، بجميع إداراتها الجمهورية والديمقراطية، داعمة لسياسة دولة إسرائيل، على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري، وتلك

حكومة السوداني تستبدل توفير فرص العمل بسياسة القمع!

تعرضت التظاهرات السلمية لخرجي المهن الصحية والطبية يوم الثلاثاء المصادف ٣ أيلول ٢٠٢٤ الى قمع وحشي من قبل القوات الأمنية التابعة لحكومة السوداني، كما تم اعتقال العشرات من المتظاهرين دون أي وجه حق. منذ بدء حقبة حكومة السوداني قبل اكثر من سنتين، والقوات الأمنية التابعة لها تقمع التظاهرات السلمية للعاطلين عن العمل في مدن البصرة وبغداد والناصرية بشكل همجي، حيث تعيد الى الذاكرة الجرائم التي اقترفتها حكومة عادل عبد المهدي وميليشياتها المتورطة بقتل المئات من متظاهري انتفاضة تشرين/ أكتوبر ٢٠١٩والتي اسموها بالطرف الثالث. ان ما وراء القمع الممنهج والمتكرر للتظاهرات هو البديل الذي تقدمه حكومة السوداني لجماهير العراق اسوة بالحكومات السابقة، فهي غير قادرة على توفير فرص العمل ولا على تأمين لقمة عيش للملايين من العاطلين وتحقيق الامن، انها جزء من العملية السياسية القائمة على منظومة الفساد والمليشيات. ان هذه الحكومة ليس امامها الا الرحيل كما رحلت حكومة عبد المهدي بضربات انتفاضة اكتوبر، وعلى جماهير العراق ان لا تغرق بأية أوهام ان السوداني وحكومته بأمكانها إيقاف العنف ضد التظاهرات، او انها ستقوم بتشكيل اية لجان تحقيقية سوى في حدود طمس الحقيقة او تمييعها، فهي من تسترت على قتلة متظاهري تشرين وهي من تحمي المليشيات طالما الأخيرة لا ترفع اليد عنها. ومن جهة أخرى ان ما أقدمت عليها حكومة السوداني في الثالث من أيلول هو محاولة لترويع جماهير العراق وتوجيه ضربة استباقية بمنع اندلاع اية احتجاجات جماهيرية جديدة، بعد ان فشلت في قمع تظاهرات عمال النفط التي اجتاحت عموم القطاعات النفطية في البصرة والناصرية والعمارة وبغداد والسماوة وكربلاء ضد سرقة أرباح وحوافز العمال وتهديد مصيرهم ومصير اسرهم في رميهم في غياب المجهول. ان الحزب الشيوعي العمالي العراقي يعبر عن استنكاره وادانته لما قامت بها القوات الأمنية تجاه التظاهرات، ويعدها خرقا فاضحا لأبسط معايير حقوق الانسان، كما يناشد القوى العمالية والتحررية في داخل العراق وخارجه رفع اصواتها الاحتجاجية ضد هذه الحكومة التي تعد العدة لقمع أي شكل من أشكال الاحتجاج من اجل الحرية والرفاه والأمان. وفي الوقت ذاته يحذر ويوجه ندائه لجميع القوى من منظمات وأحزاب واتحادات تقدمية وعمالية ومهنية توحيد نضالهم ضد ما أقدمت عليها القوات الأمنية، وتفويت الفرصة امام حكومة السوداني وفرض التراجع عل سياسة القمع التي هي جزء اصلي من استراتيجيتها بقمع الحريات السياسية من اجل تحويل العراق الى اقطاعية للعبيد والفقر والبطالة يتربع عليها نظامها السياسي الفاسد.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي ٣ أيلول ٢٠٢٤

أركان الدولة «الشيعية» الاربعة

نادية محمود

الصفحة الثانية

قانون التعديل أم قانون فرض حماية البيدوفيليا

جوان ميرزا

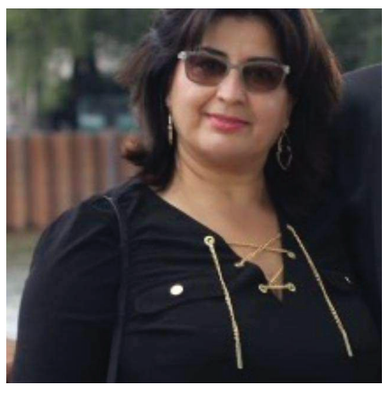

هذه الايام انشغل الشارع العراقي و صفحات السوشيال ميديا بين معارضين و مؤيدين لتعديل قانون الأحوال الشخصية المرقم ١٨٨ التعديل يدعو إلى الطائفية داخل نسيج الاسرة الواحدة والى استباحة اجساد الطفلات بل الرضيعات ايضا واعتبار المرأة فقط وعاء جنسي دون اي اعتبار لكينونتها وكرامتها وإنسانيتها اقتراح التعديل تنص على تزويج الاطفال عند التسع سنوات في مذهب الشيعة، وعمر تقبل الوطيء عند مذهب السنة، وجواز التفخيذ معها فبحسب فقه الشيعة (المصدر منهاج الصالحين السيد السيستاني ج٣ صفحة ١٠ لا يجوز وطئ الزوجة قبل إكمال تسع سنين، دواما كان النكاح أو منقطعا، وإما سائر الاستمتاعات كاللمس بشهوة والتقبيل والضم والتفخيذ فلا بأس بها، ولو وطئها قبل إكمال التسعة يجوز).

هل رأيتم برلمانا في العالم يشرع قوانين تشجع على ارتكاب الجرائم؟ ومع سابق الاصرار؟ هل رأيتم برلمانا في العالم يشرع قانونا يسمح باستباحة اجساد الطفلات من رضيعات فما فوق، باسم « الزواج الشرعي»؟ اية همجية وبربرية ولأي مستنقع يريد هذا البرلمان واعضاءه دفع المجتمع اليه ، البرلمان الذي يدعو إلى تشريع قانون اغتصاب الاطفال برلمان بيدوفيلي وعلينا مقاضاته قانونيا و دوليا في محكمة العدل الدولية تحت بنود جرائم إبادة أطفال العراق .

وعلينا كنسويات اقامة دعوة قضائية ضد كل عضو برلماني يطبل لمقترح التعديل ويبرر تزويج الأطفال في التاسعة ! بل يشرع قانون حماية البيدوفيلي والأكثر من ذلك يشجع جرائم العنف والاستغلال الجنسي للأطفال طالما الفاعل سيكون له حصانة قانونية بعد التعديل.

سيحول هذا القانون المجتمع العراقي الى غابة وبدون حسيب او رقيب بل و»برعاية قانونية» فكل اب فقير سيتجاسر على بيع بنته وطفلته بسبب الحاجة الى المال، واي مريض نفسي يحلم ب» اللحم النيء والطري « سيدفع المال مقابل الحصول على جسد طفلة باسم» الشرع»!

البرلمان ودعاة التعديل هم محرضون على جريمة، ويريدون لجريمتهم ان ترتكب في اي وقت واي مكان، وبشكل « قانوني». زواج الصغار تحت سن العاشرة هي فقرة من فقرات التعديل وما خفي كان اعظم ، الفقرات الاخرى تتعلق بقضايا توريث المرأة والحضانة والنفقة وكل فقرة اشد لعنة من الأخرى على المرأة العراقية.

اغرب واقبح التبريرات لتعديل القانون عل لسان المطبلين لها هي الحد من حالات الطلاق الشائعة في العراق !

ما علاقة الطلاق بتزويج الصغيرات اي منطق غريب هذه واي منهجية في التفكير هذه حيت مشكلة اجتماعية كالطلاق التي كلنا نعلم جيدا لها اسبابها الاجتماعية والاقتصادية كالعنف الأسري والبطالة والفقر والمخدرات و المناخ والبيئة وارتفاع درجات الحرارة وانقطاع التيار الكهربائي المستمر مما يودي إلى تغيير في سلوك الانسان نتيجة الانفعالات العصبية مما يزيد نسبه التوتر، والمشاجرات والسلوك العدواني اثناء فصل الصيف وهذه يفسر زيادة جرائم العنف في الصيف مما هي علية باقي فصول السنه حسب دراسات الجرائم والسلوك البشري في جامعة هارفرد الأمريكية.

وفي نهاية المطاف قام رجال الدين وأبواق الاحزاب الإسلامية بالتشهير بالنساء والحقوقيات المدافعات عن حق المرأة والأطفال وتوصيفهم بأبشع الأوصاف، بشيطنتهن بانهن ماسونيات، عاهرات، هدامات للأسر العراقية و سيداويات وبنات السفارات ومدعومات من الغرب واميركا يبدو ان الاحزاب الإسلامية نسوا او تناسوا إنهم جاوا للحكم عل ظهر الدبابات الأمريكية وبمباركة قوات التحالف والغرب.

تبدو الحكومة والبرلمان العراقي في كل دوراتها السابقة والحالية لا رد لها عل مطاليب واحتياجات الناس من توفير العيش الكريم وحل مشكلة البطالة الفقر وانعدام الخدمات الصحية والاجتماعية وغياب الامن وتفشي الفساد وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، الخ من الأزمات وقبل انتهاء هذه الدورة البرلمانية تتسارع بخلق أزمة جديدة وهذه المرة فاجئتنا بمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية ! ولم تدرك الكوارث اللي تحصل على تداعيات هذا التغيير من حصر وتحديد دور المحاكم المدنية ، والإتيان بالمحاكم المذهبية الدينية الطائفية عوضا عنها.

المجتمعات تتقدم بتأسيس قوانين تحمي مواطنيها من الذل والاستغلال وليس بقوانين تبيح المتاجرة بأجساد الأطفال والنساء .

ما يحدث الان هي صراع تاريخي بين القوى المدنية والتحررية في المجتمع المتمثل بالحركة النسوية والتيارات الليبرالية والمدنية وبين النظام الذكوري الطائفي الدموي المتمثل بالإسلام السياسي.

عجلة الزمن تسير الى الامام مهما حاولوا إرجاعها الى الوراء، ولا يمكن ارجاع زمن قطع يد السارق وزمن الجواري والعبيد والمتاجرة بالفتيات في سوق النخاسة.

لم تتحقق الوعود كالعادة!

لم يملك الشباب الخريجون والخريجات غير النزول الى الشارع وبشكل رسمي يطالبون بفرص عمل. الا ان العنف الذي استخدمته قوات الشغب، وكما اعتادت منذ سنين، بالضرب، والقاء الشابات على الارض، واهانة كرامتهن، وفتح الماء الحار عليهن، وعلى كل المتظاهرين، انما يدفع الى الرفض والسخط والاستنكار.

ان نساءنا ورجالنا لم ينسوا بعد ما فعلته قوات الشغب تجاه الخريجات من حاملات الشهادات العليا في يوم ٢٥ ايلول عام ٢٠١٩، والتي ادت الى اشعال انتفاضة تشرين، من بين شرارات اخرى.

لكن يبدو ان قوات الشغب، وتحت رئاسة حكومة السوداني، تأبى ان تتوقف عن استخدام العنف لقمع المطالبات والمطالبين بحقهم الشرعي في الحصول على فرصة عمل.

انها امتداد لذات السياسة التي اتبعتها الحكومات السابقة من قمع واستخدام عنف.

الا انه يجب ان يعلم الجميع، بان النساء والرجال الذين بذلوا سنين من اعمارهم في الدرس والتعلم، والذين يسعون الى بدء حياتهم وبكرامة وبحرص على كسب فرص العيش، من اجل تأمين حياتهم، لا يملكوا غير سبيل سوى مواصلة المطالبة والاصرار على الحصول على فرص عمل.

اما فرص عمل، او ضمان بطالة.

هذا هو مطلبنا.

تحالف امان النسوي

٣ ايلول ٢٠٢٤

الارهاب ضد النسويات فى «ديمقراطية» العراق.

منذ بدء الاحتجاجات المعترضة على تعديل قانون الاحوال الشخصية، بدأت هجمة ارهابية مضادة لاسكات الاصوات النسوية الرافضة للتعديل، تفتقد لابسط الاشكال الديمقراطية والمدنية في التعبير عن الرأي والحق في الخلاف السياسي.

حيث بدأو بتشويه سمعة المتحدثات المدافعات عن القانون النافذ، وساقوا تهم تلو التهم من قبيل « ابناء وبنات السافرات» «بنات الرفيقات» « بعثيات»» قابضات فلوس». بل تدهور وانحدر اسلوبهم الهمجي والبربري الى التهديد باستخدام» ابو الديلفري» اي استخدام اسلوب الاغتيالات لقتل النساء والرجال الرافضين للتعديل!

هل هنالك اجرام اكثر من هذا الاجرام؟

وماذا تنتظر الدولة صاحبة قانون محاربة « المحتوى الهابط»؟ وماذا عن الدولة التي تحارب « الارهاب» اليس تهديد النساء والرجال الذين يمارسون حقهم الدستوري بالتعبير عن رأيهم هو عمل ارهابي هدفه ردع الاخرين من التعبير عن ارائهم؟

اليست ممارسة المعارضين للتعديل هي ممارسة ديمقراطية ينص عليها الدستور؟ ام انه الدستور كتب ليداس عليه بالاقدام؟ او في احسن الاحوال، يتم استخدام نصوصه بشكل انتقائي؟ فمرة يجري الاستناد له بتشريع القوانين، ومرة يجري الدوس عليه بالاقدام؟ حسبما مقتضيات المصلحة؟

ان القوى المدنية والنسوية التي دافعت عن القانون النافذ، عبرت عن مدنيتها وعصريتها وتحضرها، فهم لم يقوموا بأي تهديد لاي بشر؟ لم يقولوا باستخدام اي شكل من اشكال العنف، لم يقوموا بالتشهير باية شخصية، بل انتقدوا محتوى التعديل، وفقرات القانون.. لم يحولوا الخلاف الى خلاف اشخاص، والى عداوات شخصية، ليصل الى ارهاب شخصي.

ان الدولة مسؤولة عن توفير الحماية للافراد، وعن معاقبة الاشخاص الذي يستخدمون الاساليب الارهابية، اذا كانت فعلا تعتبر نفسها « دولة».

لا الارهاب، ولا تشويه السمعة يجعلنا نقبل: بزواج القاصرات، ومفاخذة الرضيعات، واعادة النساء الى عصر الجواري والعبيد، ولا اخلاء مسؤولية الاب تجاه نفقة اطفاله، ولا قبول خضوع النساء لمشيئة الرجال» الجنسية» وغير الجنسية، ولا بالحرمان من الارض كأرث، لان « الفقه والشرع قال». لا شأن لنا بشرع وبفقه يعتبر مفاخذة الرضيعة، والجنس مقابل المال، امرا شرعي، فقط لوضعهم ختم الشرع عليه. الجريمة جريمة، اي كان قائلها، واية كانت الايديولوجية التي تقف خلفها.

كفوا عن اساليب العنف والارهاب، لانها لن تجعلنا نكف عن الدفاع عن امننا وحياتنا وحياة اطفالنا وطفلاتنا.

انها معركة حياة والدفاع عنا حقنا في الحياة.

 # لا لتعديل قانون الاحوال الشخصية

تحالف امان النسوي

بيان مؤتمر الحرية والتغيير

حول الحادث الاجرامي في سامراء

ندين الحادث الاجرامي في منطقة العباسية شمال سامراء

الحادث الاجرامي الذي وقع في منطقة العباسية شمال مدينة سامراء ليلة الخميس الموافق ٢٢ من شهر اب الجاري وادى الى قتل وحرق عائلة كاملة من ستة افراد هو عمل ارهابي مغرق في السادية والاجرام قامت به قوى ارهابية مجرمة .

ان هذا ليس الفعل الارهابي الاول في هذه المنطقة، فمنذ العام الماضي قتل مختار في المنطقة وقتل شاب وبعد يوم من وقوع الحادث قتل شخص في ناحية دجلة (مكيشيفة) ومع وجود مكثف للقوات الامنية وقوات الحشد. اننا نتسائل ما هو دور هذه القوات وماذا تفعل وهي لا تستطيع بسط الامن والامان في المنطقة رغم حدوث كل هذه الجرائم؟ ام انها غير مكترثة اصلا بما يجري طالما لا يمسها او يستهدفها؟

نحن في مؤتمر الحرية والتغيير نُحَمل حكومة السوداني والقوات الامنية في محيط سامراء وفي محافظة صلاح الدين نتائج ما يحصل وعليها حماية امن المواطنين بدون قيد او شرط ولابد من متابعة العناصر الارهابية وقوى الجريمة المنظمة .

ان هذه مسؤولية الدولة وقواها الامنية ، حيث تشكل هذه الجرائم خروقات خطيرة وهي عامل لعدم الاستقرار في المنطقة. وتظهر حقيقة بان « الامن والامان» لا يتحقق رغم وجود اعداد كبيرة من القوات الامنية في المنطقة الممتدة بين سامراء وتكريت، حيث تجري كل هذه الجرائم، فكما هو واضح ان وجود هذه القوات هو وجود شكلي ولا يوفر الحماية لأحد.

ندعو المواطنين كافة والمنظمات النقابية ومنظمات المجتمع المدني والقوى التقدمية الى ادانة هذا الفعل الاجرامي بكل الوسائل والتضامن مع ذوي الضحايا واقرباؤهم ...والضغط على الحكومة من اجل بسط الامن والامان في المنطقة وحماية حياة وامن المواطنين دون تمييز .

مؤتمر الحرية والتغيير

بغداد

٢٤ آب ٢٠٢٤

نتنياهو بين حاجة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ...

سمير عادل

الاستراتيجية التي فشلت بتحقيقها في الاتفاقات الإبراهيمية وعبر إغداق (٥٠) مليار دولار في غزة للجم حركة حماس مثلما فعلت مع السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو، تجد تحقيقها اليوم ــ أي تلك الاستراتيجية ــ في حرب غزة. كان السابع من أكتوبر، فرصة ذهبية لدولة إسرائيل المتمثلة بنتنياهو الذي يقود جناح الأكثر وعيا بمصالح إسرائيل الاستراتيجية، والطبقة الحاكمة في إسرائيل منسجمة حول رؤية هذا الجناح، لكن الاختلافات بين الأجنحة -ونقصد هناك يائير لبيد زعيم المعارضة وبيني غانس رئيس حزب أخضر أزرق وافيغادور ليبرلمان رئيس إسرائيل بيتنا، وغيرهم من رؤساء وزراء سابقين أمثال ايهود أولمرت باراك- حول كيفية إدارة الحرب في المنطقة وليس في غزة وحدها. وقد تبين استطلاعات الرأي على تزايد شعبية نتنياهو في الداخل الإسرائيلي بعد اغتيال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس وفؤاد شكر الشخص العسكري الأول في حزب الله. وهذه الاستطلاعات لا تؤشر بأنَّ نتنياهو وحده يريد الحرب فحسب، وإنما هذه هي رؤية الجناح المهيمن في إسرائيل لاستراتيجية هذه الحرب بالنسبة لوجود دولة إسرائيل، ومكانتها في الوقت ذاته كحجر زاوية تأمين المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

إنَّ تطابق أو توافق، صيحات رؤساء الحكومات، والملوك، وممثليهم في العالم، التي توظف المئات من المحللين حول ما يحدث وكل ما يحدث من شرور وحرب إبادة وتدمير وقتل لأكثر من عشرين الف طفل لحد الآن، ووصف الحرب الدائرة في المنطقة لاسيما في غزة، بأنَّها حرب ليس لديها أي أفق، ويعزون سبب كل هذه الكارثة الإنسانية إلى شخص نتنياهو بالذات، والحقيقة إنَّ هذا الموقف يعبر عن سياسة ــ سواء أكانت بوعي أو من دون وعي ــ متفقة لإخفاء عجزهم وعجز دول العالم في النظام العالمي الذي فشل الى الآن بكسر الطوق أمام عنجهية وغطرسة العسكرتارية الأمريكية. ومثلما افشى توماس فريدمان السرّ قبل ثمان اشهر من الآن في مقال له نشر في نيويورك تايمز بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٥، ويصف فريدمان بانه ممثل وزارة الخارجية الأمريكية في الجريدة التي يكتب فيها بحسب رأي أستاذ اللسانيات واشد ناقدي السياسة الأمريكية (نعوم تشومسكي) إذ يقول فريدمان في مقال بعنوان صراع جيو سياسي، عملاق: أن أوكرانيا تريد الانضمام إلى الغرب وإسرائيل تريد الانضمام إلى الشرق العربي – وروسيا، بمساعدة إيران، تحاول وقف الصراع الأول، وإيران وحماس تحاولان وقف الصراع الثاني... إنها تعكس صراعا جيو سياسيا عملاقا بين شبكتين متعارضتين...

وعليه كان السابع من أكتوبر بمثابة إيذانا لدخول مرحلة من مرحلتين، أمّا مرحلة أعادت هيكلة العالم القديم وبناء عالم كما يصفه بوتين متعدد الأقطاب، أو الحفاظ عليه مع ترميمه بما يتناسب مع استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

إنَّ نتنياهو هو رجل هذه المرحلة، رجل أمريكا في الشرق الأوسط ويحاول ضبط إيقاع الحيلولة دون انهيار الهيمنة الأمريكية، وهذا هو سر استقباله كبطل قومي في الكونغرس الأمريكي قبل أسابيع واطرب مسامع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بما أرادوا أن يسمعوه، وقد يفشل في مهمته، عندها تعلق على رقبة نتنياهو كل النتائج الكارثية لسياسات أمريكا في الشرق الأوسط وخاصة دعمها غير المشروط لإسرائيل.

وفي مواجهة هذه السياسة، توج يحيى السنوار رئيسا للمكتب السياسي، ودعنا هنا أن نختلف أيضا مع الكلاسيكيين من المحللين والمراقبين بأنَّ اختياره للمنصب المشار إليه، هو سعي حماس لاستمرار الحرب وعدم التهدئة، لكن الوقائع على الأرض تدل على غير ذلك، فاذا ما تمكنت رؤيتنا تشق غبار معارك شمال غزة وخان يونس والنصيرات والمواصي ورفح وغيرها، فاختيار حماس للسنوار هو محاولة لإنقاذ راس الرجل وانتزاع حصانة أمريكية بعدم اغتياله من قبل إسرائيل، لان مفاتيح المفاوضات والتهدئة ستكون بيده كما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، وبالإمكان بالنسبة لحماس إنقاذ ما يمكن إنقاذه من نزيف خسارة قيادات الصف الأول المتمرسة في غزة والحفاظ على الأقل على انتصار معنوي لها متوج باستمرار حماس بالسلطة في غزة، وفي الوقت ذاته بإمكان السنوار وحده خلق الانسجام بين أجنحتها السياسية فيما بينها، وبين الأخيرة والجناح العسكري لحماس. وإنَّ أي تنازل من قبله أمام إسرائيل أو الذهاب الى أي نوع من الصفقات، سوف تقبل برحابة صدر من قبل حماس بجميع الأجنحة.

وأخيرا أمام كل هذه الأوهام التي يحاول جميع الأطراف المساهمة بشكل نشط في نثرها لحجب الحقيقة التي تقول لنا؛ إنَّ قتل آلاف من الفلسطينيين، وإدخال المنطقة في دوامة من الرعب والتهديدات ومسلسل من القصف والاغتيالات في العراق واليمن ولبنان هو من اجل صراع جيوسياسي، لا مكانة للقضية الفلسطينية فيها. فلا ايران نظام الملالي تريد حل الدولتين، ولا إسرائيل بطبقتها الحاكمة اليمينية واليسارية تريدها. وعلى ضفافهما تقدم المنطقة قربانا من اجل تحقيق وتأمين مصالحهم ومكانتهم في النظام العالمي الذي لا يعرف شكله الى الآن. إخفاء محفوظات الرسائل

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

يجب فضح حملة الغرب الاخيرة ضد حرية التعبير

توما حميد

بينتْ الحرب في اوكرانيا وعملية الابادة الجماعية في غزة بان المساحة التي تفصل ارقى الديمقراطيات البرجوازية عن الانظمة الاستبدادية وعن الحاجة الى ممارسة القمع السياسي السافر هي اقل بكثير مما يظن الكثيرون حتى من المعارضين لهذا النظام.

مؤخرا، اعتقلت سارة ويلكنسون وهي مدافعة عن حقوق انسان ومراسلة بريطانية في مداهمة من قبل اثني عشر ضابط شرطة مكافحة الارهاب على منزلها في بريطانيا وقاموا بمصادرة اجهزتها الالكترونية بسبب تأييدها لفلسطين و التحدث والكتابة ضد الابادة الجماعية التي تقوم بها اسرائيل في غزة. واعترفت الشرطة بان الاعتقال جاء بسبب مزاعم تتعلق بنشر « محتوى» على الانترنيت يدعم مجموعات محظورة وهو ادعاء سخيف. وتضمن شروط الكفالة لإطلاق سراحها، الطلب بعدم استخدام الهاتف او الكمبيوتر مرة اخرى. المعروف ان ويلكنسون قضت كل حياتها في الدفاع عن القضية الفلسطينية وكانت تنتقد جرائم اسرائيل ودور الحكومة البريطانية في الابادة الحالية بشكل مكثف وواضح.

وفي اليوم نفسه قامت الشرطة بتوجيه ثلاثة تهم ضد احد مؤسسي مجموعة العمل المباشر من اجل فلسطين « داريكت اكشن-بلاستاين»، ريتشارد بيرنارد منها دعم «منظمة محظورة» و تشجيع « النشاط الاجرامي» بسبب القاء خطابين منفصلين. وتم اعتقال الصحفي ريشارد ميدهرست وهو بريطاني من اب انكليزي وام سورية في مطارهيثرو واعتقل لمدة قريبة من ٢٤ ساعة وتم مصادرة اجهزته دون توجيه اي تهم له.

والسلطات الامريكية تنخرط في نفس النهج، اي حملة رقابة ومضايقة وتخويف، حيث قامت عناصر مكتب التحقيقات الفيدرالي -أف بي اي بغارة على بيت سكوت ريتر، مفتش الاسلحة السابق وصادرت اجهزته الالكترونية ومعدات صحفية بتهمة انتهاك قانون تسجيل الوكلاء الاجانب الامريكي نتيجة ظهوره على وسائل الاعلام الروسية. كما تم اعتقال الناشط والصحفي دان كوفاليك في احد مطارات امريكا ومصادرة اجهزته الالكترونية. وادانت محكمة امريكية ثلاث من عناصر «الحزب الاشتراكي للشعب الافريقي»، وهو اومالي يشيتيلا، وبيني هيس وجيسي نيفيل بالتامر للاحتيال على الحكومة الامريكية وهناك امثلة كثيرة اخرى. من المهم الاشارة ان كل هذه الاعتقالات حدثت بعد انخراط هؤلاء الاشخاص في انتقاد اسرائيل بالذات.

ليس للسلطات اي تهم حقيقية ضد اي من هؤلاء الصحفيين والنشطاء بل توجه لهم تهم غامضة تحت قوانين مكافحة الارهاب. اذ لم ينخرط اي منهم في اي عمل عنيف او ارهابي بل جاء القمع بحقهم بسبب ممارسة حق التعبير من خلال الحديث او الكتابة حول اراء لا تتماشى مع الرواية الحكومية فيما يتعلق بالحرب في اوكرنيا وحرب الابادة الجماعية في غزة. من الواضح ان هذه الممارسات اصبحت طريقة لإخضاع من يضع الرواية الرسمية تحت طائلة السؤال وينتقد موقف الحكومات الغربية من حرب اوكرانيا وغزة من خلال ارهابهم، مصادرة وسائلهم للتواصل مع الاخرين وتوريطهم في قضايا قانونية. ان انتقاد موقف الحكومات الغربية من حرب اوكرانيا وتصرفات اسرائيل ضد الفلسطينيين بل حتى التعبير عن تعاطف مع محنة الفلسطينيين هي كافية لتوجيه تهمة التعاطف مع الارهابيين وزعزعة الامن القومي ما يعني الحصول على زيارة من شرطة مكافحة الارهاب.

كما اعلن وزير الخارجية الامريكية، انتوني بلينكن قبل يومين عن فرض المزيد من الحصار على قناة ار تي. هذا يعني قطع اي تمويل للقناة التي لها فروع في افريقيا وفرع باللغة الاسبانية مخصصة لأمريكا اللاتينية واخرى باللغة العربية للعالم العربي وغيرها ومصادرة اي تعاملات او دفوعات بالدولار بما فيه دفع رواتب العاملين لديها. وسوف تقوم الحكومة الامريكية والبريطانية والكندية بجولة في دول «عالم الجنوب» لشن حملة دبلوماسية مشتركة من اجل اقناع قادة العالم بمنع ار تي ودعم الغرب في مواجهة الخطر الذي تشكله ار تي. من المعروف ان الاتحاد الاوربي قام بعد الحرب الاوكرانية باعتبار اعطاء منصة لوسائل الاعلام الروسية جريمة. هذا يعني منع المواطن في الغرب سماع رواية الطرف المقابل في الحروب الحالية.

قال بلينكن ان وسائل الاعلام المدعومة من قبل الكرملين لا تلعب دور سري في تقويض الديمقراطية في امريكا فحسب، بل ايضا التدخل في شؤون دول ذات سيادة حول العالم من خلال نشر معلومات مصدر اغلبها الكرملين وتنخرط في حملات للتأثير على سكان الدول الاخرى. ويدعي بان الحكومة الروسية تقوم بزرع وحدة في قناة ار تي لها علاقة بالاستخبارات الروسية. وقال جيمس روبين، المبعوث الخاص ومنسق مكتب وزارة الخارجية الامريكية للشؤون السياسية، «ان وسائل الاعلام الروسية هي مدغمة بشكل كلي في الدولة وتضلل السكان في « عالم الجنوب»». وقال ان منع قناة ار تي في انحاء العالم، هي حملة طويلة الامد مثل الحملة ضد شركة هواوي. وقد اعترف ان الحملة ضد ار تي هي لأنها « تبث بدون اي قيود او تحكم». واضاف، ان ار تي تسمح لروسيا ان تصل بشكل حر الى مواطنين الدول الاخرى مما له تأثير سلبي على آرائهم ورويتهم تجاه الحرب، اي ما معناه انها اقنعت الناس بالوقوف ضد دور الناتو في حرب اوكرانيا.

تقوم الدول الغربية بهذه الممارسات في وقت صادقت الحكومة الامريكية قبل ايام على صرف ١,٦ مليار دولار من اجل الدعاية المعادية للصين في الخارج من اجل ضرب مصادقية مشروع الحزام والطريق. وللدول الغربية مئات بل الاف القنوات والاذاعات ومنظمات المجتمع المدني المخصصة للتأثير على الراي العام في الدول الاخرى. كما ان الكثير من العاملين في قنوات مثل السي ان ان وام بي ان بي سي وغيرها هم من عملاء السي اي اي الحاليين والسابقين وللمخابرات الغربية مكاتب خاصة عند اغلب منصات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك، واليوتيوب وغيرها. ووزير خارجية امريكا، بلينكن نفسه هو من قام بكتابة الرسالة التي وقع عليها واحد وخمسون من رجال الاستخبارات السابقين والتي ادعت كذبا بان قضية كومبيوتر هانتر بايدن، ابن الرئيس الامريكي الحالي التي كشف عن جرائم وفضائح كانت مفبركة.

ان هذه الممارسات هي اعتراف ضمني من الغرب بانهم يخسرون حرب المعلومات والحرب الدعائية مع الاقطاب الاخرى. هذا يعني ان الغرب يخسر في مهنة يفترض انه يتقنها اكثر من اي طرف اخر. يعني بان جماهير الكثير من البلدان يثقون بأخبار ار تي اكثر من اخبار قنوات مثل بي بي سي او سي ان ان وغيرها لذا يلجا الغرب الذي يملا الدنيا ضجيجا حول قدسية المنافسة وحرية التعبير الى هذا النوع من القمع والقضاء على المنافسة.

ان حاجة الغرب لهذه الممارسات ليست بسبب قدرة ار تي على غسل ادمغة الجماهير حول العالم بل بسبب ضعف منطق الغرب، حاجته لحرب دائمية، والى نشر الفوضى وعدم الاستقرار حول العالم وممارسة السلب والنهب ووقوفه ضد مصالح جماهير بقية اجزاء العالم. انها ممارسات طرف ضعيف. ان اتهام وسائل اعلام واشخاص بنشاطات للتأثر « السلبي» على الراي العام وتقويض « الامن الوطني» هي تهم سخيفة تليق بالأنظمة الاستبدادية. هنا تقرر الدولة في الغرب اي معلومات هي ضارة ويجب على المواطن عدم الوصول اليها، ولذا تقوم بمنعها وفرض الرقابة عليها وهكذا يكون بإمكان المواطن الاطلاع على الرواية الحكومية او الرواية المقبولة من الدولة فقط. حسب هذا المنطق لا يوجد تعبير سياسي لا يمكن اتهامه بالتحريض على الكراهية او الدعاية السلبية او تقويض الامن الوطني او التدخل في الشؤون الداخلية او في الانتخابات.

ان حرية التعبير تتعلق ايضا بحرية التعبير عن الآراء التي لا نتفق معها ولا تشمل فقد حق الكلام بل ايضا حق القراءة والسماع. ان الاطلاع على الدعاية السياسية بما فيها الاجنبية هي حق من حقوق المواطن. ليس من حق احد بما فيه الدولة ان يحدد اي كلام هو ضار واي كلام هو مفيد. حق حرية التعبير السياسي ليس له شروط. ان ما تقوم به الدول الغربية هو تراجع عن مكتسبات حققتها الجماهير في تلك الدول عبر عقود من النضال. يجب فضح مساعي هذه الدول للتراجع عن هذه الحقوق الاساسية.